

أثر هيكل الملكية على ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الصناعية – دراسة تطبيقية على شركات الإسمنت الليبية

د. مصطفى جمعة محمد *

كلية الاقتصاد بجامعة طبرق و متعاون بالأكاديمية الليبية للدراسات العليا

Mostafa.ali@tu.edu.ly

أ. بسمة سليمان عطية – قسم المحاسبة كلية الاقتصاد – جامعة طبرق، ووكيل
الكلية للشؤون العلمية.

basma.ateya@tu.edu.ly

أ. انتصار امراجع غريب – قسم المحاسبة كلية الاقتصاد - جامعة طبرق.

intesar.gareeb@tu.edu.ly

The Impact of Ownership Structure on Earnings Management Practices in Industrial Companies – An Applied Study on Libyan Cement Companies

ABSTRACT:

alhadaf alrayiysiu hu albahth fi dirasat tathir alhaykal almalakii ealaa mumarasat 'iidarat nisan. waqad mathalat haykaliaat milkiat khasatan fi almilkiat alwatania (kbar khilaf dhalika) wal'iidarat almalakiati, kama yumkin qias mumarasat 'iidarat al'iirbah hasab namudhaj junz almueadala, wanamudhaj milir.

wseyaan lilhusul ealaa albayanat almaliat allaazimat lilqawayim almaliat albahth 'ihsayyaan tama 'ijra' dirasat tatbiq ealaa sharikat al'asmanti, waqad tama jame albayanat bishakl mawthuq ealaa albayanat almaliat lilqawayim almaliat altaaliat wadhalik natijat alaistihqaqat altaqdiriat wamutaghayirat haykal almilkiati, bial'iidafat 'iilaa alsaytarati, waqad tama tahlil albayanat biaistikhdam 'uslub tahlil al'iihalati.

hadha, waqad 'awdahat natayij altahlil al'ihsayiyi ma yalaa, wujud ealaqat maenawiat dhu dalalat 'ihsayiyat bayn almmumarasat alwataniat wa'iidarat nisan fi alsharikat al'astarluniati, hayth 'ana 'iidarat almmumarasa ('ayin kulama zad alnashat alwataniiu zad hajm mumarasat nisan/abril), kama tujad ealaqat tardiat bayn almmumarasat wa'iidarat alaistiqlaliat alwataniiati, ('aya kulama zad eadad al'afraad almuasasiyiin zad hajm 'iidarat nisan

Keywords: Ownership Structure; ; Earnings Management

الملخص:

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في دراسة أثر هيكل الملكية على ممارسات إدارة الأرباح. وقد تمثلت متغيرات هيكل الملكية في الملكية المؤسسية (كبار المساهمين) والملكية الإدارية، كما تضمنت قياس ممارسات إدارة الأرباح وفق نموذج جونز المعدل، ونموذج ميلر.

وسعيًا للحصول على البيانات اللازمة لاختبار فروض البحث إحصائياً تم إجراء دراسة تطبيقها على شركات الإسمنت، وقد تم جمع البيانات اعتماداً على البيانات المالية للقوائم المالية المنشورة وذلك لقياس الاستحقاقات التقديرية ومتغيرات هيكل الملكية، بالإضافة إلى المتغيرات الحاكمة، وقد تم تحليل البيانات باستخدام أسلوب تحليل الانحدار.

هذا، وقد أوضحت نتائج التحليل الإحصائي ما يلي، وجود علاقة معنوية ذو دلالة إحصائية بين الملكية المؤسسية وإدارة الأرباح في الشركات الإسمنت الليبية، حيث أن ممارسات إدارة الأرباح (أي كلما زاد الملكية المؤسسية زاد حجم ممارسات إدارة الأرباح)، كما توجد علاقة طردية بين ممارسات إدارة الأرباح وبين الملكية المؤسسية، (أي كلما زادت الملكية المؤسسية زاد حجم إدارة الأرباح).

الكلمات المفتاحية: إدارة الأرباح – هيكل الملكية.

1- المقدمة :

أصبح اختيار هيكل الملكية من أكثر الموضوعات من حيث الأهمية في أدبيات المحاسبة والتمويل، حيث اجتذب اهتمام العديد من الباحثين لما له من أثر على سلوك الإدارة عند اتخاذ القرارات المستقبلية مثل : قرارات الاستثمار والتمويل وسياسات تخفيض تكلفة رأس المال وغيرها من القرارات المؤثرة على قيمة الشركة. ويُعتبر هيكل الملكية عن هويات حملة الاسهم في الشركة وحجم ممتلكاتهم، حيث يعتبر هيكل الملكية المتغير الرئيسي الذي يؤثر على نتائج الشركة. ويمكن التفرقة بين نوعين من هياكل الملكية في الشركات وهما: هيكل الملكية المركزة والتي تشير إلى تركيز ملكية الشركة في يد عدد محدود من المساهمين، وهيكل الملكية المشتتة والتي تشير إلى وجود عدد كبير من المساهمين بالشركة بحيث يمتلك كل مساهم عدداً قليلاً من الأسهم بحيث لا تتجاوز 5% من أسهم الشركة (Choi,2018).

ونظراً للتعارض في المصالح بين الملاك والإدارة من جهة، وبين الملاك والدائنين من جهة أخرى، فإن هذه الأطراف قد تدخل في اتفاقيات تعاقدية، كما هو الحال بالنسبة لعقود الحوافز، وشروط المديونية، مما قد يدفع إدارة المنشأة إلى التأثير

المتعمد على الأرباح المحاسبية لتحقيق منفعتها الذاتية على حساب الملاك، أو الوفاء - ظاهرياً - بشروط المديونية على حساب الدائنين، وهو ما يطلق عليه "إدارة الأرباح" Earnings Management. ويلاحظ أن هذه الظاهرة لها تأثير سلبي على قيمة الشركة، و - أيضاً - على مدى قدرة المستثمرين على استخدام هذه الأرباح في التنبؤ بالتدفقات النقدية من استثماراتهم في المنشأة.

2- مشكلة البحث وتساؤلاته :

مع تطور بيئة الأعمال، وتنامي الدور التعاقدية للمعلومات المحاسبية لتحقيق منافع ذاتية في ظل فصل الملكية عن الإدارة زادت حدة التعارضات في المصالح بين الأطراف المختلفة المرتبطة بالمنشأة (أبو الخير، 2008)، واتسمت المعلومات المحاسبية بعد التماثل سواء بين الإدارة والمستثمرين، أو بين المستثمرين أنفسهم مع بعضهم البعض وهو ما أدى إلى اتجاه الإدارة لتطويع الأساليب والتقديرات المحاسبية للتأثير على رقم الأرباح المنشورة حسب استراتيجيات الإدارة وقت التقرير عن الأرباح (حسن، 2009)، لذا فإن نمط هيكل الملكية يُعد بمثابة القوى المضادة لمواجهة نفوذ وممارسات الإدارة (عبيد، 2010) فقد أشارت دراسة (Bushman and piotroski, 2006) إلى أن الشركات التي تكون فيها هياكل الملكية مشتتة بين عدد كبيرة من الأفراد تكون تقاريرها المالية أكثر تحفظاً في حين أشارت دراسة (Shuto and Takada, 2010) إلى أن هناك علاقة سلبية بين زيادة الملكية الإدارية وتحفظ الأرباح، كما بحثت دراسة (Katz, 2009) تأثير هيكل الملكية في إدارة الأرباح وأداء المنشأة طويل الأجل، والتي تكون ملكيتها وإدارتها من قبل بيوت استثمارية وتوصلت أن تكون ممارسات إدارة الأرباح لديها أقل، ويكون تقريرها المالي أكثر تحفظاً، ومما لا شك فيه أن هيكل ملكية الشركات له تأثير على قيمة الشركات وقراراتها في المجالات المختلفة باعتبارها آلية من آليات حوكمة الشركات. كما أن ملكية الشركات من قبل المستثمرين المؤسسين سيؤدي إلى تحقيق رقابة فعالة وقوية على الإدارة، وبالتالي يمكن لهذه المؤسسات القيام بدور رقابي مما يؤثر إيجاباً على الشركة من وجهة نظر المستثمرين. وفي نفس الوقت يزداد طلب أصحاب المصالح المختلفين لقيام الشركات بدورها وزيادة جودة أرباحها مما يؤثر في قراراتها وأنشطتها وهو ما سينعكس على علاقتها بأصحاب المصالح وبالتالي على أدائها وقيمتها.

وبناء عليه، اتجهت الكثير من الشركات للقيام بدورها لتلبية حاجات أصحاب المصالح بصفة عامة من أجل البقاء والاستمرار.

وعليه، يتمثل سؤال البحث الرئيسي في تحديد العلاقة بين هيكل الملكية المؤسسية وممارسة إدارة الأرباح وبناء عليّة يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤلات التالية :
ما هي ممارسة إدارة الأرباح وما أهم مقاييسها من منظور محاسبي ؟
هل تؤثر الملكية المؤسسية علي ممارسة إدارة الأرباح في شركات الصناعية ؟

3- أهداف البحث :

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث دراسة العلاقة بين هيكل ملكية كبار المستثمرين والملكية الإدارية والملكية المؤسسية لشركات الاسمنت الليبية وممارستها لإدارة الأرباح خلال فترة الدراسة، ودراسة تلك العلاقة في ضوء مجموعة من المتغيرات الرقابية خلال تلك الفترة.

4- أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث كونها دراسة علاقة تأثير متغير هيكل ملكية كبار المستثمرين والملكية الإدارية والملكية المؤسسية على ممارسة إدارة الأرباح وفق نموذج جونز المعدل في شركات الاسمنت الليبية.

5- حدود البحث:

يركز البحث في دراسة قياس مجموعة من المتغيرات المرتبطة بموضوع البحث في شركات الاسمنت الليبية في الفترة من 2012-2017 ، يتم قياس متغيرات البحث وفق التالي:

هيكل الملكية: شركات الاسمنت هيكل مركز يمثل 90% ملكية مؤسسية للشركات والدولة.

إدارة الأرباح: تقاس وفق نموذج جونز المعدل 1995 ونموذج ميلر.
- المتغيرات الرقابية: تقاس وفق نسب مالية من القوائم المالية للشركات فترة البحث.

6- الدراسات السابقة:

دراسة (أبو العلاء 2019): هدفت هذه الدراسة لقياس أثر كل من هيكل الملكية وهيكل التمويل على إدارة الأرباح في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري، وتوصلت إلى أن هيكل الملكية الإدارية وهيكل الملكية المؤسسية وهيكل الملكية الأجنبية له تأثير معنوي موجب على إدارة الأرباح في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري، وهيكل ملكية الدولة له تأثير معنوي سالب على إدارة الأرباح، وهيكل التمويل له تأثير معنوي موجب على إدارة الأرباح في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري.

دراسة (عيفي 2011): هدفت الدراسة لبحث العلاقة بين هيكل الملكية وجودة الأرباح في مصر. ولقد اعتمدت هذه الدراسة على استخدام أسلوب الانحدار المتعدد في اختبار فروض الدراسة، اعتماداً على بيانات 34 شركة من الشركات المدرجة في البورصة المصرية، وذلك خلال الفترة من عام 2002 إلى عام 2008، وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة بين هيكل ملكية كبار المساهمين وبين إدارة الأرباح، ووجود علاقة ارتباط معنوية سالبة بين هيكل الملكية الإدارية وإدارة الأرباح.

دراسة (نصار، 2020) : هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر هيكل الملكية للشركات المساهمة السورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية في ممارسة إدارة الأرباح ولتحقيق هذا الهدف قامت الباحثة بقياس هيكل الملكية من خلال متغيرين هما الملكية الإدارية مقاسة بنسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة وتركز الملكية مقاساً بنسبة ملكية كبار المساهمين، أما إدارة الأرباح فقد تم قياسها باستخدام نموذج جونز Jones المعدل الذي أثبت بأنه أفضل النماذج الموجودة في قياس إدارة الأرباح، وتوصلت إلى أن الشركات السورية تمارس إدارة الأرباح، وعدم وجود أثر لمستوى الملكية الإدارية ومستوى تركيز الملكية في درجة ممارسة إدارة الأرباح.

المالية (المصارف) - البالغ عددها (13) شركة تنتمي إلى قطاعات مختلفة وذلك خلال الفترة الزمنية الممتدة بين وأظهرت النتائج أن الشركات المساهمة السورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية تمارس إدارة الأرباح بنسبة 63%، وهي نسبة مرتفعة، كما أظهرت النتائج عدم وجود أثر المستوى الملكية الإدارية ومستوى تركيز الملكية في درجة

تناولت دراسة (Yang et al. (2008 دراسة أثر هيكل الملكية الإدارية على إدارة الأرباح في تايوان. ولقد اعتمدت هذه الدراسة على استخدام أسلوب الانحدار المتعدد في اختبار فروض الدراسة، حيث بلغت عدد المشاهدات 7213 مشاهدة من الشركات المدرجة في البورصة التايوانية، وذلك خلال الفترة من عام 1997 إلى عام 2004 وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة بين كل من هيكل الملكية الإدارية وهيكل ملكية كبار المساهمين وبين إدارة الأرباح.

هدفت دراسة (Alves (2012 إلى دراسة أثر هيكل الملكية على إدارة الأرباح في البرتغال، ولقد اعتمدت هذه الدراسة على استخدام أسلوب الانحدار المتعدد في اختبار فروض الدراسة، اعتماداً على بيانات 34 شركة من الشركات المدرجة في البورصة البرتغالية، وذلك خلال الفترة من عام 2002 إلى عام 2007. وقد توصلت

هذه الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط معنوية سالبة بين كل من هيكل الملكية الإدارية وهيكل الملكية المركزة وبين إدارة الأرباح.

هدفت دراسة (Sousa & Galdi 2016) إلى دراسة أثر هيكل الملكية المركزة على إدارة الأرباح في البرازيل. ولقد اعتمدت هذه الدراسة على استخدام أسلوب الانحدار المتعدد في اختبار فروض الدراسة، حيث بلغت عدد المشاهدات 2593 مشاهدة، وذلك من خلال التطبيق على الشركات المدرجة في البورصة البرازيلية بورصة ساوباولو، وذلك خلال الفترة من عام 1999 إلى عام 2014. وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط معنوية سالبة بين هيكل الملكية المركزة وإدارة الأرباح، وبالتالي وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة بين هيكل الملكية وجودة الأرباح.

دراسة (Mard & Marsat 2012) تناولت الدراسة أثر هيكل الملكية على إدارة الأرباح في فرنسا، ولقد اعتمدت هذه الدراسة على استخدام أسلوب الانحدار المتعدد في اختبار فروض الدراسة، اعتماداً على بيانات 350 شركة من الشركات المدرجة في البورصة الفرنسية، وذلك خلال الفترة من عام 2004 إلى عام 2008، وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط معنوية سالبة بين هيكل الملكية المركزة وإدارة الأرباح.

هدفت دراسة (Kazemian & Sanusi (2015) إلى دراسة أثر هيكل الملكية على إدارة الأرباح في المكسيك. ولقد اعتمدت هذه الدراسة على استخدام أسلوب الانحدار المتعدد في اختبار فروض الدراسة، اعتماداً على بيانات 90 شركة من الشركات المدرجة في البورصة المكسيكية، وذلك خلال الفترة من عام 2005 إلى عام 2009. وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط معنوية سالبة بين هيكل الملكية العائلية وإدارة الأرباح.

فروض البحث:

الفرض الأول: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للملكية المؤسسية على ممارسات إدارة الأرباح.

الفرض الثاني: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للملكية الإدارية على ممارسات إدارة الأرباح.

قياس متغيرات البحث:

المتغير المستقل: (هيكل الملكية)

- الملكية المؤسسية (كبار المساهمين): نسبة رأس المال للمؤسسات إلى إجمالي رأس المال (65% الشركة الوطنية للاستثمار)

- الملكية المطروحة للجمهور (الأفراد): 35% للاكتتاب العام (صندوق الانماء الاقتصادي والاجتماعي)

ب- المتغير التابع: (إدارة الارباح)

تقاس إدارة الارباح من خلال المستحقات الاختيارية (نموذج جونز المعدل)

أولاً: تحليل هيكل الملكية الشركات

يعتبر انفصال ملكية رأس المال عن الإدارة إحدى السمات الأساسية للشركات المساهمة حيث يتم تفويض حق الملاك في السيطرة واتخاذ القرارات المجموعة متخصصة من المديرين لديهم الكفاءة في إدارة الشركات حيث يقتصر اهتمام المساهمين على حجم التوزيعات والسعر السوقي للأسهم ، مما يجعل قيمة الشركة تعتمد بشكل أساسي على أفعال وتصرفات المديرين الأمر الذي يلقي بدوره على أهمية التوافق بين الملاك والمديرين الاستمرار وبقاء الشركة

كما أن الفضائح والأزمات المالية الكبرى والانهيارات التي حدثت في العديد من الشركات الكبرى في شرق آسيا وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية والتي من أبرزها انهيار شركة Enron . Worldcom. وغيرها ألقت الضوء على ضعف اليات الرقابة على تصرفات المديرين ، مما أدى إلى الاهتمام بحوكمة الشركات والتي تلعب دوراً هاماً في علاج مشاكل الوكالة وتحقيق التوازن بين مصالح المساهمين مع غيرهم من أصحاب المصالح. ويتوقف دور الملاك في حوكمة الشركات وتحقيق رقابة فعالة لضبط سلوك الإدارة على عاملين أساسيين هما : (1) مدى تشتت أو تركز الملكية (2) مدى معرفة ودراية هؤلاء الملاك بأحوال الشركة والقدرة على الوصول للمعلومات وتفسيرها . فليس هناك شك في أن تشتت ملكية أسهم الشركة بين عدد كبير من الملاك وكذلك انخفاض معرفة ودراية هؤلاء الملاك إنما يؤثر سلباً في قدرتهم على أداء دور رقابي فعال في الشركة والعكس صحيح، ومن هنا تبرز أهمية تركز الملكية في تفعيل دور هيكل الملكية كالية الحوكمة الشركات وأداء دور رقابي أكثر فعالية مقارنة بتشتت الملكية في يد عدد كبير من المساهمين عبيد، 2010، ص. (20)، ومن خلال نظرية الوكالة تتأثر هيكل الملكية على ممارسات إدارة الارباح، عليه يمكن تقسيم هيكل الملكية الي:

أ . الملكية المركزة : حيث تكون الملكية والسيطرة في يد عدد محدود أو صغير من الملاك ومصدر السيطرة هو إما امتلاك معظم أسهم الشركة وبالتالي معظم حقوق

التصويت أو امتلاك نوعية خاصة من الأسهم تعطى حقوق تصويتية أكبر مقارنة بغيرها وتمتاز هذه الشركات بتقليل احتمالات إساءة الإدارة استخدام السلطة لمزايا أو سمات ناتجة عما لدى هؤلاء الملاك من القوة والحافز على مراقبة الأداء، وهذا النمط سائد في دول أفريقيا وآسيا وأوروبا ماعدا بريطانيا. ب الملكية العائلية حيث تكون الملكية والسيطرة عبارة عن شركات تنسب إلى عائلة معينة وتكتسب شهرتها من شهرة العائلة أو العكس أن تكتسب العائلة شهرتها من خلال شهرة الشركة التي تحمل اسمها ، وهى شركات في أغلب الأحيان مغلقة على ملاكها وقد يكون هناك سيطرة فقط من العائلة على الشركة وليست ملكية بنسبة 100%

ج - الملكية المؤسسية: تعنى أن يتم امتلاك أو السيطرة على الشركات من قبل بعض المؤسسات

مثل البنوك أو شركات التأمين ..

د . الملكية الأجنبية ملكية أجنبية أو سيطرة على عمل أو مورد طبيعي في بلد ما من قبل أفراد ليسوا مواطنين في ذلك البلد أو من قبل شركات يقع مقرها خارج هذا البلد وبشكل عام تحدث عندما تضخ الشركات متعددة الجنسيات التي تعمل في أكثر من بلد استثمارات طويلة الأجل في بلد أجنبي وعادة ما تكون على شكل استثمار أجنبي مباشر أو اكتساب (Chau, Esther (2013) (منير هندي 2009م

ثانياً: إدارة الارباح في الشركات الصناعية

عرف الباحثان (Stlowy and Breton, 2004. P.7) إدارة الأرباح بأنها استخدام الإدارة للاختيار من

بين البدائل المحاسبية أو عند تصميم المعاملات للتأثير على إمكانيات تحويل الثروة فيما بين الأطراف ذوي العلاقة، أي المنشأة وكل من المجتمع والمستثمرين والمديرين؛ حيث يتم تحديد عناصر القوائم المالية المستهدف التلاعب بها وتعديلها مثل صافي الدخل (بإضافة أو استبعاد إيراد أو مصروف معين أو بالتلاعب في تصنيف عنصر معين، أو مثل الهيكل المالي للمنشأة "هيكل الخطر: نسبة المديونية إلى حقوق الملكية")، والذي يمكن تعديده اصطناعياً من خلال تضخيم الربح أو من خلال إخفاء تمويل معين باستخدام وسائل التمويل خارج الميزانية.

حيث أن الأرباح خالية من ممارسات إدارة الأرباح تشير إلى مستوى جيد لجودة الأرباح، وتعتبر إدارة الأرباح وسيلة للمديرين للتحكم في حجم الأرباح التي سيتم الإفصاح عنها في القوائم المالية، وذلك من خلال عدة أساليب من بينها مرونة معايير المحاسبية، إدارة الاستحقاقات والتقديرات المحاسبية بالشكل الذي يساعد على التحكم

في حجم الأرباح المعلنة، واتخاذ قرارات تشغيلية أو استثمارية أو تمويلية يمكن من خلالها التحكم في إجراء تعديلات على حجم الأرباح الحالي (Perols and lougee , 2010, p.53) لذلك تتمثل طرق إدارة الأرباح في :
أولاً- إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية:

حيث يقوم المديرون باتخاذ قرارات تشغيلية، أو استثمارية أو تمويلية حقيقية من شأنها التأثير أو التلاعب بالأرباح الحالية ويطلق عليه التلاعب من خلال الأنشطة الحقيقية وقد انتهت دراسة (Roychowhury, 2006. P.335) إلى أن المديرين يتجنبون الإعلان عن وجود خسائر عن طريق قيامهم بالتلاعب في الأنشطة الحقيقية. ومن الأمثلة على التلاعب في الأنشطة الحقيقية للمنشأة هي : (1) الإفراط في الانتاج بهدف تخفيض مصروف تكلفة انتاج البضاعة المباعة بالإضافة إلى التلاعب في المبيعات وهو يشير إلى سلوك المديرين الذين يحاولون زيادة المبيعات خلال العام الحالي في محاولة لزيادة أرباح الفترة. (2) تخفيض الاستثمار في مصروف البحوث والتطوير وهو يشير إلى قيام المديرين بزيادة الأرباح الخاصة بالفترة الحالية من خلال تخفيض الاستثمار في البحوث والتطوير. (3) توقيت بيع الأصول الثابتة للتلاعب في حسابات الأصول وقيام المديرين ببيع الأصول الثابتة لتجنب النمو السالب للأرباح والإخلال باتفاقيات سداد الديون (Ibrahim et al. 2011, p. 50-78).

أنواع الأنشطة الحقيقية التي يتم إدارتها :

طبقاً لدراسة (Xu et al., 2007) يمكن تصنيف الأنشطة التي يمكن إدارة ربحيتها إلى نوعين يتمثل النوع الأول في الأنشطة التشغيلية والاستثمارية، أما النوع الثاني فهي الأنشطة التمويلية.

إدارة الأرباح من خلال الممارسات المحاسبية:

حيث يقوم المديرون بإدارة الأرباح من خلال الاختيار بين السياسات المحاسبية، علاوة على إجراء بعض التقديرات المحاسبية باستخدام أساس الاستحقاق، الاستفادة من مرونة المعايير المحاسبية، والتبويب الخاطئ لبنود القوائم المالية وذلك للتأثير على الأرباح الحالية، ولكن الأسلوب الأكثر استخداماً من بين هذه الأساليب هو أسلوب إجراء بعض التقديرات المحاسبية باستخدام أساس الاستحقاق، ولقد أطلقت عليه الدراسات إدارة الأرباح عن طريق الاستحقاقات غير العادية.

ثالثاً: أثر هيكل الملكية على ممارسات إدارة الأرباح

يوجد العديد من الدراسات التي تناولت أثر هيكل الملكية على إدارة الأرباح، حيث اتفق العديد من الدراسات على وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة بين هيكل ملكية

كبار المساهمين وإدارة الأرباح، (e.g., Yang et al. 2008; Bao & Lewellyn, 2017; Hassan et al. 2018) وعلى النقيض من ذلك اتفق العديد من الدراسات على وجود علاقة ارتباط معنوية سالبة بين هيكل ملكية كبار المساهمين وإدارة الأرباح (e.g., Alzoubi, 2017; Osemene et al. 2018; Tessema et al. 2018) معنوية موجبة بين هيكل الملكية الإدارية وإدارة الأرباح (Yang et al. 2008; Kamran & Shah, 2014) ، وعلى النقيض من ذلك توصل العديد من الدراسات إلى وجود علاقة ارتباط معنوية سالبة بين هيكل الملكية الإدارية وإدارة الأرباح (e...) (Shayan . 2017) ، بينما توصلت دراسة (Alves, 2012: Alzoubi 2017) إلى عدم وجود علاقة معنوية بين هيكل الملكية الإدارية وإدارة الأرباح. (Nia et al أبو العلا، 2018).

تحليل البيانات واختبار فروض البحث:

ينص الفرض الأول: " لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للملكية المؤسسية على ممارسات إدارة الأرباح. ولاختبار هذا الفرض يقوم الباحثون باتباع الخطوات التالية:

2/2: تحديد المتغيرات الأساسية وصياغة نموذج الانحدار.

1/2/2: المتغيرات الأساسية :

تتمثل المتغيرات الأساسية في هيكل الملكية، وإدارة الأرباح حيث تتعدد طرق قياس إدارة الأرباح، والتي اعتمدت عليها العديد من الدراسات السابقة، فقد اعتمدت بعض هذه الدراسات عند قياس هيكل الملكية (على قيمة رأس المال الحكومي والمؤسسي والجمهور إلى إجمالي قيمة رأس المال) ، ولقياس إدارة الأرباح على (مدى خلو الأرباح من إدارة الأرباح باستخدام نموذج Jones المعدل). من ناحية أخرى، قامت العديد من الدراسات السابقة التي تناولت هيكل الملكية، وإدارة الأرباح ، بأخذ بعض المتغيرات الرقابية في الحسبان، والتي تؤثر على العلاقة بين هيكل الملكية، وإدارة الأرباح ؛ ومن أمثلتها: صافي التدفقات النقدية، وحجم المنشأة، ومعدل العائد على حقوق الملكية، ومعدل العائد على الأصول، والرافعة المالية.

صياغة نموذج الانحدار :

لاختبار الفرض الأول قام الباحثون بصياغة نموذج الانحدار التالي:

$$EM = b_0 + b_1 (INSOW) + b_2 (MANOW) + b_3 CFO + b_4 SIZE + b_5 ROE + b_6 ROA + b_7 LEV + b_8 + \dots$$

حيث إن:

EM	(إدارة أرباح بالاعتماد على نموذج Jones (المعدل).
INSOW	الملكية المؤسسية: وتقاس بقيمة رأس المال المؤسسات إلى إجمالي رأس المال
MANOW	الملكية الإدارية: وتقاس بقيمة رأس المال إدارة صندوق الائتماء الاقتصادي إلى إجمالي رأس المال
CFO	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية
SIZE	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية العام
ROE	معدل العائد على حقوق الملكية، ويقاس بصافي الربح بعد الضرائب على إجمالي حقوق الملكية
ROA	معدل العائد على الأصول ، ويقاس بصافي الربح بعد الضرائب على إجمالي الأصول
LEV /	درجة الرفع المالي، وهي عبارة عن ناتج قسمة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي حقوق الملكية

3/1/2: تحليل الإحصاء الوصفي لمتغيرات الفرض الأول:

يوضح الجدول رقم (1) التالي الإحصاء الوصفي الفرض الأول.

جدول رقم (1) الإحصاء الوصفي لمتغيرات الفرض الأول.

الانحراف المعياري	الوسيط	المتوسط	المتغير
0,179	0.642	0.735	EM
0,194	0,158	0,247	INSOW
0197	0.176	0.227	MANOW
0,044	0,743	0,746	ROA
0.086	0,586	0,587	ROE
0,134	1,431	1,404	LEV
0,532	6,233	6,604	SIZE
242916	741555	640438,3	CFO

يلاحظ الباحث تعليقاً على أهم النتائج المستخلصة من الجدول رقم (1) السابق ما يلي :
بلغ متوسط إدارة الأرباح (0.735) وبانحراف معياري (0.642) مما يشير إلى مستوى إدارة الأرباح في العينة. ومتوسط الملكية المؤسسية (0,24)، ومتوسط الملكية الإدارية (0,227) وصافي التدفقات النقدية (640438,3)، حجم المنشأة (6,40) ، ومعدل العائد على حقوق الملكية (0,59)، ومعدل العائد على الأصول (0,75)، الرافعة المالية (1,40)، أي ان متوسط العائد على حقوق الملكية أقل من معدل العائد على الأصول، والذي يرجع بشكل أساسي إلى وجود الرافعة المالية وتزايد الاعتماد على الديون كمصدر لتمويل الأصول، حيث بلغت الرافعة المالية (1,40).

نتائج الاختبارات الأساسية

لاختبار الفرض يعتمد الباحثون على تحليل مصفوفة الارتباط لمتغيرات الفرض، و- أيضاً - نموذج الانحدار لاختبار هذا الفرض.

5/1/2 تحليل مصفوفة الارتباط بيرسون لمتغيرات الفرض الأول كما يلي :

اعتمد الباحثون على أسلوب الارتباط بيرسون لما تتمتع به بيانات الدراسة والمتمثلة في البيانات الكمية، وذلك لتوضيح العلاقة بين متغيرات الدراسة. ويوضح الجدول رقم (2) التالي مصفوفة الارتباط بيرسون لمتغيرات الفرض الأول. يلاحظ الباحث تعليقاً على أهم النتائج المستخلصة من الجدول رقم (1) السابق ما يلي

Variables	EM	INSOW	ROA	ROE	LEV	SIZE	CFO
-----------	----	-------	-----	-----	-----	------	-----

بلغ متوسط إدارة الأرباح (0.735) وبإنحراف معياري (0.642) مما يشير إلى مستوى إدارة الأرباح في العينة. ومتوسط الملكية المؤسسية (0,24)، ومتوسط الملكية الإدارية (0,227) وصافي التدفقات النقدية (640438,3)، حجم المنشأة (6,40)، ومعدل العائد على حقوق الملكية (0,59)، ومعدل العائد على الأصول (0,75)، الرافعة المالية (1,40)، أي ان متوسط العائد على حقوق الملكية أقل من معدل العائد على الأصول، والذي يرجع بشكل أساسي إلى وجود الرافعة المالية وتزايد الاعتماد على الديون كمصدر لتمويل الأصول، حيث بلغت الرافعة المالية (1,40).

نتائج الاختبارات الأساسية :

لاختبار الفرض يعتمد الباحثون على تحليل مصفوفة الارتباط لمتغيرات الفرض، و- أيضاً - نموذج الانحدار لاختبار هذا الفرض.

5/1/2 تحليل مصفوفة الارتباط بيرسون لمتغيرات الفرض الأول كما يلي :

اعتمد الباحثون على أسلوب الارتباط بيرسون لما تتمتع به بيانات الدراسة والمتمثلة في البيانات الكمية، وذلك لتوضيح العلاقة بين متغيرات الدراسة. ويوضح الجدول رقم (2) التالي مصفوفة الارتباط بيرسون لمتغيرات الفرض الأول.

EQ	1	*0.209	*-0.026	0.134	-0.126	0.283*	0.18
INSOW		1	*0.189	0.057	-0.082	0.55	**0.119
ROA			1	0.132	-0.203	-0.200	0.291
ROE				1	**0.007	0.094	0.152
LEV					1	0.236	0.015
EQ	1	*0.209	*-0.026	0.134	-0.126	0.283*	0.18
SIZE				34		1*	0.163
INSOW		1	*0.189	0.057	-0.082	0.55	**0.119
ROA			1	0.132	-0.203	-0.200	0.291
ROE				1	**0.007	0.094	0.152
LEV					1	0.236*	0.015
SIZE						1	0.163
CFO							1

الجدول رقم (2) مصفوفة الارتباط بيرسون لمتغيرات الفرض الأول

الجدول رقم (2) مصفوفة الارتباط بيرسون لمتغيرات الفرض الأول

يلاحظ الباحثون على الجدول رقم (2) السابق ما يلي:

1- توجد علاقة طردية بين ممارسات إدارة الأرباح وبين الملكية المؤسسية، (اي كلما زاد حجم الملكية المؤسسية زاد حجم إدارة الأرباح)، وصافي التدفق النقدي التشغيلي وحجم الشركة حيث بلغ معامل الارتباط (0,21)،(0,18)،(0,283) على التوالي، عند مستوى معنوية أقل من (1%).

2- توجد علاقة عكسية بين ممارسات إدارة الأرباح وبين معدل العائد على الاصول ، حيث بلغ معامل الارتباط (0,026)، عند مستوى معنوية أقل من (1%).

3- توجد علاقة طردية بين ممارسات إدارة الأرباح وبين معدل العائد على حقوق الملكية، وكانت هذه العلاقة غير معنوية.

4- توجد علاقة طردية بين الملكية المؤسسية وبين معدل العائد على الاصول على الاصول حيث بلغ معامل الارتباط (0,189)، عند مستوى معنوية أقل من (1%)، وعلاقة طردية بين الملكية المؤسسية وبين التدفق النقدي، حيث بلغ معامل الارتباط (0,119)، عند مستوى معنوية أقل من (5%).

تحليل نتائج الانحدار لاختبار الفرض الأول:

يعتمد الباحثون لاختبار الانحدار للفرض على أسلوب الانحدار البسيط، وذلك لاختبار العلاقة الملكية المؤسسية وإدارة الأرباح، بالإضافة إلى نموذج الانحدار المتعدد لاختبار جميع متغيرات الفرض.

تحليل نتائج الانحدار البسيط لاختبار الفرض الأول:

لاختبار الفرض باستخدام أسلوب الانحدار البسيط، سيتم استخدام المعادلة التالية:

$$EM = \beta_0 + \beta_1 INSOW + \dots + \epsilon$$

للتعرف على اتجاه العلاقة بين أثر الملكية المؤسسية على إدارة الأرباح، قام الباحثون بإجراء اختبار الانحدار الخطي البسيط. وبوضح الجدول رقم (3) النتائج التي توصل إليها:

جدول رقم (3): تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار العلاقة بين الملكية المؤسسية وإدارة الأرباح.

R ²	اختبار T		الثابت	قيمة معامل الانحدار Beta	المتغير المستقل
	Sig	قيمة T			
0,018	0.000*	2,479	0,181	0,57	الملكية المؤسسية

* عند مستوى معنوية أقل من 1%

يتضح من الجدول رقم (3) السابق ما يلي:

1- نظراً لأن إشارة قيمة معامل الانحدار (Beta) موجبة للمتغير المستقل الملكية المؤسسية، فإن ذلك يعني إن العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع علاقة طردية، وتدل قيمة Beta على إن كل تغيير مقداره درجة معيارية واحدة في قيمة المتغير المستقل الملكية المؤسسية يؤدي إلى تغير مقداره 0,57 في قيمة المتغير التابع (إدارة الأرباح).

2- إن قيمة T أكبر من 2% ومستوى الدلالة المعنوية لاختبار T للمتغير المستقل الملكية المؤسسية مع المتغير التابع إدارة الأرباح هي 0,00 وهكذا يؤكد رفض فرض الدراسة.

" لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للملكية المؤسسية على ممارسات إدارة الأرباح"، وقبول الفرض البديل.

بمعني وجود علاقة طردية بين الملكية المؤسسية وإدارة الأرباح (أي العلاقة العكسية بين الملكية المؤسسية وإدارة الأرباح).

3- يوضح معامل التحديد R^2 النسبة المئوية للتفسيرات التي يستطيع أن يفسرها المتغير المستقل الملكية المؤسسية للتغيرات التي تطرأ على المتغير التابع إدارة الأرباح بمقدار 0,018، وبالتالي يمكن صياغة نموذج (معادلة) الانحدار الخطي البسيط للمتغير المستقل الملكية المؤسسية كما يلي:

$$ص = أ + ب س$$

إذا معادلة الانحدار = ص (إدارة الأرباح) = $0,181 + 0,57 س$ (الملكية المؤسسية)

تحليل الانحدار المتعدد لاختبار الفرض الأول

قام الباحثون باستخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي المتعدد لقياس أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع؛ ويوضح الجدول رقم (4) التالي نتائج هذا الاختبار: جدول رقم (4): تحليل الانحدار الخطي المتعدد لقياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

R^2	F . Test		T . Test		المعطيات المقدرية β_i	المتغيرات المستقلة
	Sig	القيمة	Sig	القيمة		
0,184	*0.00	11,5 ₉			0,092	الجزء الثابت
			***0,099	1,426	0,186	INSOW
			*0.00	0,266	0,176	ROA
			*0.00	0,740	0,209	ROE
			**0,002	-1,281	-0,245	LEV
			0,62	2,013	0,099	SIZE
			0,37	-0,471	5,177-	CFO

*مستوى معنوية أقل من 0,01

** مستوى معنوية أقل من 0,05

*** مستوى معنوية أقل من 0,10

تشير نتائج الانحدار الخطي المتعدد والموضحة في الجدول (4) السابق إلى أن نموذج الانحدار دال احصائياً، وذلك أن معنوية F مساوية للصفر. أما فيما يتعلق بمدى قدرة النموذج على تفسير التباينات أو الانحرافات الكلية في المتغير التابع (إدارة الأرباح) فيوضحها معامل التحديد R^2 ؛ والذي يشير إلى أن نموذج الانحدار المستخدم من قبل الباحثون قادر على تفسير (18,4%) من التباينات في إدارة الأرباح يمكن تفسيرها بواسطة الاختلافات في المتغيرات المستقلة التي يتضمنها نموذج الانحدار المستخدم عند مستوى معنوية أقل من (1%)، وهذا يعني أن (82,60%) من هذه

التباينات في إدارة الأرباح ترجع إلى عوامل أو متغيرات أخرى لم يتضمنها نموذج الانحدار.

هذا، وقام الباحثون عند قياس إدارة الأرباح بالاعتماد على مدى خلو الأرباح من التلاعب باستخدام نموذج Jones المعدل، وأن جميع نتائج تحليل نموذج الانحدار المتعدد السابقة هي العلاقة بين المتغيرات المستقلة مع إدارة الأرباح (أي العلاقة الإيجابية مع إدارة الأرباح يعني علاقة سلبية مع جودة الأرباح، وأي العلاقة سلبية بين إدارة الأرباح يعني علاقة إيجابية مع جودة الأرباح).

يلاحظ الباحثون على نتائج تحليل الجدول (4) السابق الانحدار المتعدد ما يلي.

1- يؤثر الملكية المؤسسية تأثيراً إيجابياً على إدارة الأرباح (إدارة الأرباح باستخدام نموذج Jones المعدل)، وذلك عند مستوى معنوية أقل من 10%، وبالتالي تزداد ممارسات إدارة الأرباح مع زيادة الملكية المؤسسية، لذا فإن الملكية المؤسسية يؤثر سلبياً في إدارة الأرباح، أي أنه كلما انخفضت الملكية المؤسسية كلما ازدادت إدارة الأرباح، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه بعض الدراسات.

2- يؤثر معدل العائد على حقوق الملكية تأثيراً إيجابياً على ممارسات إدارة الأرباح، وذلك عند مستوى معنوية أقل من 1%، وبالتالي تنخفض ممارسات إدارة الأرباح مع زيادة معدل العائد على حقوق الملكية، وكانت العلاقة إيجابية بين معدل العائد على حقوق الملكية وإدارة الأرباح.

3- يؤثر معدل العائد على حقوق الأصول تأثيراً إيجابياً على ممارسات إدارة الأرباح، وذلك عند مستوى معنوية أقل من 1%، وبالتالي تزداد ممارسات إدارة الأرباح مع زيادة معدل العائد على الأصول، وكانت العلاقة عكسية بين معدل العائد على حقوق الأصول وجودة الأرباح.

4- تؤثر الرافعة المالية تأثيراً سلبياً على ممارسات إدارة الأرباح، وذلك عند مستوى معنوية أقل من 2%، وبالتالي تزداد ممارسات إدارة الأرباح مع انخفاض معدل الرافعة المالية.

5- تؤثر صافي التدفقات النقدية التشغيلية تأثيراً سلبياً على ممارسات إدارة الأرباح، وذلك عند مستوى معنوية أقل من 10%، وبالتالي تزداد ممارسات إدارة الأرباح مع انخفاض صافي التدفقات النقدية، وتكون العلاقة إيجابية بين صافي التدفقات النقدية وإدارة الأرباح.

صياغة نموذج الانحدار المتعدد للفرض الأول:

يمكن صياغة معادلة الانحدار الخطي المتعدد كما يلي:

$$Eq = 0.092 + 0.186 INSOW + 0.176 ROA + 0.209 ROE + -0.245 LEV + 0.099 SIZE + -5.177 CFO .$$

مما سبق يخلص الباحثون من تحليل نتائج الأساليب الإحصائية، إلى رفض الفرض الأول الذي ينص على: " لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للملكية المؤسسية على ممارسات إدارة الأرباح.

اختبار الفرض الثاني للدراسة:

ينص الفرض الثاني: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للملكية الإدارية على ممارسات إدارة الأرباح.

تحليل الإحصاء الوصفي لمتغيرات الفرض الثاني:

يوضح الجدول رقم (5) التالي الإحصاء الوصفي لمتغيرات الفرض.

جدول رقم (5) الإحصاء الوصفي لمتغيرات الفرض الثاني.

الانحراف المعياري	الوسيط	المتوسط	المتغير
0,1003	0,470	0,45	EM
0,194	0,158	0,23	MANOW
0,743	0,743	0,746	ROA
0,086	0,586	0,587	ROE
0,134	1,431	1,404	LEV
0,532	6,233	6,604	SIZE
242916	741555	640438,3	CFO

يلاحظ الباحث تعليقاً على أهم النتائج المستخلصة من الجدول رقم (5) السابق ما

يلي :

بلغ متوسط إدارة الأرباح (0,45) وبانحراف معياري (0,1003) مما يشير إلى مستوى إدارة الأرباح في العينة. ومتوسط الملكية الادارية (0,23) وصافي التدفقات النقدية (640438,3)، حجم المنشأة (6,40)، ومعدل العائد على حقوق الملكية (0,59)، ومعدل العائد على الاصول (0,75)، الرافعة المالية (1,40)، أي أن متوسط العائد على حقوق الملكية أقل من معدل العائد على الاصول، والذي يرجع بشكل أساسي إلى وجود الرافعة المالية وتزايد الاعتماد على الديون كمصدر لتمويل الأصول، حيث بلغت الرافعة المالية (1,40).

نتائج الاختبارات الأساسية :

لاختبار الفرض الثاني يعتمد الباحثون على تحليل مصفوفة الارتباط لمتغيرات الفرض ، وتشغيل نموذج الانحدار لاختبار هذا الفرض.

تحليل مصفوفة الارتباط بيرسون لمتغيرات الفرض الثاني كما يلي :

ويوضح الجدول رقم (6) التالي مصفوفة الارتباط بيرسون لمتغيرات الفرض.

الجدول رقم (6) مصفوفة الارتباط بيرسون لمتغيرات الفرض الثاني

Variables	EM	MANOW	ROA	ROE	LEV	SIZE	CFO
EQ	1	*0.73	*-0.279	0.114	*0.306	0.056	*0.90
MANOW		1	*0.189	0.057	-0.082	0.55	**0.119
ROA			1	0.132	-0.203	-0.200	0.291
ROE				1	**0.007	0.094	0.152
LEV					1	0.236*	0.015
SIZE						1	0.163
CFO							1

*مستوى معنوية أقل من 0.01

** مستوى معنوية أقل من 0.05

يلاحظ الباحث على الجدول رقم (6) السابق ما يلي:

1-توجد علاقة طردية بين ممارسات إدارة الأرباح وبين الملكية الإدارية ، (اي كلما زاد الملكية الإدارية للضريبة زاد حجم إدارة الأرباح)، وصافي التدفق النقدي التشغيلي وحجم الشركة حيث بلغ معامل الارتباط (0,73)،(0,90)،(0,306) على التوالي، عند مستوى معنوية أقل من (1%).

2-توجد علاقة عكسية بين ممارسات إدارة الأرباح وبين معدل العائد على الاصول، حيث بلغ معامل الارتباط (0,279)، عند مستوى معنوية أقل من (1%).

3-توجد علاقة طردية بين ممارسات إدارة الأرباح وبين حجم الشركة، وكانت هذه العلاقة غير معنوية.

4-توجد علاقة سلبية بين ممارسات إدارة الأرباح وبين معدل العائد على حقوق الملكية، وكانت هذه العلاقة غير معنوية.

تحليل نتائج الانحدار لاختبار الفرض الثاني:

يعتمد الباحثون لاختبار الانحدار للفرض على أسلوب الانحدار البسيط، وذلك لاختبار العلاقة الملكية الإدارية وإدارة الأرباح، بالإضافة إلى نموذج الانحدار المتعدد لاختبار جميع متغيرات الفرض الثاني.

تحليل نتائج الانحدار البسيط لاختبار الفرض الثاني:

يستخدم الباحثون أسلوب الانحدار البسيط لاختبار الفرض الثاني الذي ينص على " لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للملكية الإدارية على ممارسات إدارة الأرباح ".

$$EM = \beta_0 + \beta_1 \text{ MANOW} + \dots + \epsilon$$

للتعرف على اتجاه العلاقة بين أثر الملكية الإدارية على إدارة الأرباح، قام الباحثون بإجراء اختبار الانحدار الخطي البسيط. وبوضح الجدول رقم (7) النتائج التي توصل إلى

جدول رقم (7): تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار العلاقة بين أثر الملكية الإدارية وإدارة الأرباح

R ²	اختبار T		الثابت	قيمة معامل الانحدار Beta	المتغير المستقل
	Sig	قيمة T			
0,055	* 0.000	3,507	0,03 8	0,447	الملكية الإدارية

عند مستوى معنوية أقل من 1% ، يتضح من الجدول رقم (7) السابق ما يلي:

1- نظراً لأن إشارة قيمة معامل الانحدار (Beta) موجبة للمتغير المستقل الملكية الإدارية، فإن ذلك يعني إن العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع علاقة طردية، وتدل قيمة Beta على إن كل تغيير مقداره درجة معيارية واحدة في قيمة المتغير المستقل الملكية الإدارية يؤدي إلى تغير مقداره 0,38 في قيمة المتغير التابع (إدارة الأرباح).

2- إن قيمة T أكبر من 2% ومستوى الدلالة المعنوية لاختبار T للمتغير المستقل الملكية الإدارية مع المتغير التابع إدارة الأرباح هي 0,00 وهكذا يؤكد رفض الفرض الثاني.

" لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للملكية الإدارية على ممارسات إدارة الأرباح "، وقبول الفرض البديل. بمعنى وجود علاقة طردية بين الملكية الإدارية وإدارة الأرباح.

3- يوضح معامل التحديد R² النسبة المئوية للتفسيرات التي يستطيع أن يفسرها المتغير المستقل الملكية الإدارية للتغيرات التي تطرأ على المتغير التابع إدارة الأرباح

بمقدار 0,055، وبالتالي يمكن صياغة نموذج (معادلة) الانحدار الخطي البسيط للمتغير المستقل الملكية الإدارية كما يلي:

$$ص = أ + ب س$$

إذا معادلة الانحدار = ص (إدارة الأرباح) = $0,038 + 0,447 س$ (الملكية الإدارية)

6/3/2: تحليل الانحدار المتعدد لاختبار الفرض الثاني:

قام الباحثون باستخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي المتعدد لقياس أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع؛ ويوضح الجدول رقم (8) التالي نتائج هذا الاختبار: جدول رقم (8): تحليل الانحدار الخطي المتعدد لقياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

R	F . Test		T . Test		المعلومات المقدرة β_i	المتغيرات المستقلة
	Sig	القيمة	Sig	القيمة		
0,204	0.00 *	13,16			0,597	الجزء الثابت
			***0,099	1,50	0,53	MANOW
			*0.00	1,401-	0,544-	ROA
			*0,00	0,595-	0,099-	ROE
			**0,002	1,712	0,193	LEV
			0,62	0,709-	0,020-	SIZE
			0,37	0,901	5,812	CFO

*مستوى معنوية أقل من 0,01

** مستوى معنوية أقل من 0,05

*** مستوى معنوية أقل من 0,10

تشير نتائج الانحدار الخطي المتعدد والموضحة في الجدول (8) السابق إلى أن نموذج الانحدار دال احصائياً، وذلك أن معنوية F مساوية للصفر. أما فيما يتعلق بمدى قدرة النموذج على تفسير التباينات أو الانحرافات الكلية في المتغير التابع (إدارة الأرباح) فيوضحها معامل التحديد R ؛ والذي يشير إلى أن نموذج الانحدار المستخدم من قبل الباحثون قادر على تفسير (20,4%) من البيانات في إدارة الأرباح يمكن تفسيرها بواسطة الاختلافات في المتغيرات المستقلة التي يتضمنها نموذج الانحدار المستخدم عند مستوى معنوية أقل من (1%)، وهذا يعني أن (79,60%) من هذه التباينات في إدارة الأرباح ترجع إلى عوامل أو متغيرات أخرى لم يتضمنها نموذج الانحدار.

7/3/2 صياغة نموذج الانحدار المتعدد للفرض الثاني:

يمكن صياغة نموذج الانحدار المتعدد كما يلي:

$$Eq = 0.597 + 0.53 MANOW + -0.544 ROA + -0.099 ROE + 0.193 LEV + -0.020 SIZE + -5.812 CFO$$

مما سبق يخلص الباحثون من تحليل نتائج الأساليب الإحصائية، إلى رفض الفرض الثاني الذي ينص على: " لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للملكية الإدارية على ممارسات إدارة الأرباح " وقبول الفرض البديل.

يري الباحثون من نتائج الأساليب الإحصائية لفرض الدراسة، انه كلما زادت الملكية الإدارية زادت ممارسة إدارة الأرباح.

نتائج الدراسة:

خلص الباحثون من دراسته النظرية والتطبيقية إلى النتائج الهامة التالية:

- 1- توجد علاقة معنوية ذو دلالة إحصائية بين الملكية المؤسسية وإدارة الأرباح في الشركات الإسمنت الليبية، وترتب على هذه النتيجة ما يلي:
- 2- توجد علاقة طردية بين ممارسات إدارة الأرباح وبين الملكية، (أي كلما زاد الملكية المؤسسية زاد حجم إدارة الأرباح)، وصافي التدفق النقدي التشغيلي وحجم الشركة.
- 3- توجد علاقة عكسية بين ممارسات إدارة الأرباح وبين معدل العائد على الأصول.
- 4- توجد علاقة طردية بين ممارسات إدارة الأرباح وبين معدل العائد على حقوق الملكية.

- 5- توجد علاقة طردية بين الملكية المؤسسية وبين معدل العائد على الأصول على الأصول، وصافي التدفق النقدي التشغيلي.
 - 6- توجد علاقة عكسية بين الملكية المؤسسية وبين درجة الرفع المالي.
 - 7- توجد علاقة معنوية ذو دلالة إحصائية بين الملكية الإدارية وإدارة الأرباح في الشركات الإسمنت الليبية، وترتب على هذه النتيجة ما يلي:
 - 8- توجد علاقة طردية بين ممارسات إدارة الأرباح وبين الملكية المؤسسية، (اي كلما زادت الملكية المؤسسية زاد حجم إدارة الأرباح)، وصافي التدفق النقدي التشغيلي وحجم الشركة.
 - 9- توجد علاقة عكسية بين ممارسات إدارة الأرباح وبين معدل العائد على الأصول ونصيب السهم من مصروف الضريبة.
 - 10- توجد علاقة طردية بين ممارسات إدارة الأرباح وبين حجم الشركة.
 - توجد علاقة سلبية بين ممارسات إدارة الأرباح وبين معدل العائد على حقوق الملكية
- التوصيات:**

يقترح ويوصي الباحثون التوصيات الآتية:

- 1- أن يزداد الاهتمام بالملكية المؤسسية وتشجيع زيادة نسبة ملكية الشركات القطاع الخاص في الشركات المساهمة العامة.
- 2- زيادة الاهتمام بحقوق الأقلية من المساهمين، من خلال التقيد دور الأكثرية في اختيار السياسات المحاسبية وزيادة الأرباح بشكل يحقق مصالحهم.
- 3- ضرورة أن تفرض أسواق المال مستقبلاً، عقوبات صارمة على الشركات التي تمارس أرباحها، بشكل سلبي يضر بحقوق أصحاب المصالح.
- 4- أن تعزز الشركات مراجعة قوائمها المالية تحت إشراف لجنة مراجعة معتمدة من جهة مستقلة ومحيدة مثل ديوان المحاسبة، أو سوق الأوراق المالية عند إعادة تفعيله.

بيان تضارب المصالح

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة.

المراجع:

- 1- أبو الخير، مدثر طه، 2008، إدارة الربح في الشركات المصري: دليل ميداني من التغيرات في أرصدة المخصصات بالقوائم المالية، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثاني.

2- أبو العلا، أسامة مجدي، فؤاد، 2019، أثر هيكل الملكية وهيكل التمويل على إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري، مجلة كلية التجارة - جامعة عين شمس، المجلد 23، العدد 4.

3- حسن، يوسف صلاح عبدالله، 2009، محددات فعالية لجنة المراجعة ودوافع الإدارة التنفيذية العليا في ارتكاب الخداع المحاسبي، مجلة آفاق جديدة للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنوفية، العدد الثاني، ابريل 2009.

4- عبيد، إبراهيم السيد، 2010، دور المستثمر المؤسسي في زيادة درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة، دراسة نظرية وميدانية على الشركات المقيدة في السوق المالي السعودي.

5- عفيفي، هلال عبدالفتاح السيد، 2011، العلاقة بين هيكل الملكية وجودة الأرباح، دراسة اختبارية في البيئة المصرية، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثاني.

6- نصار، باسل سليم، 2020، أثر هيكل الملكية في ممارسة إدارة الأرباح : دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. مجلة جامعة تشرين للدراسات و للبحوث العلمية : سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية، مج. 42، ع. 6، ص ص. 518-501.

1. Alves, S. (2012). Ownership structure and earnings management: Evidence from Portugal. *Australasian Accounting, Business and Finance Journal*, 6(1), 57-74.
- 8 . Ibrahim, S., Li, X., and Genese R., (2011), "Real and accrual-based earnings management and its legal consequences", *Accounting Research Journal*. Vol.24, No. 1, pp.50-78.
9. Bushman, R. M., & Smith, A. J. (2001). Financial accounting information and corporate governance. *Journal of accounting and Economics*, 32(1-3), 237-333..
10. Chen, H., Dhaliwal. S., and Trombey, A., (2012), "Consistency of Book–Tax Differences and the Information Content of Earnings" *The Journal of the American Taxation*, Vol. 34, No. 2, PP. 93-116.
11. Choi, A. H. (2018). Concentrated Ownership and Long-Term Shareholder Value. *Harv. Bus. L. Rev.*, 53(8), 53-99.
12. Stlowy, H., and Breton, G., (2004), "Accounts Manipulation Literature Review and Proposed Conceptual Framework", *Review of Accounting and Finance*, Vol. 3, No. 1, pp.5-66.
13. Sousa, E. F. D., & Galdi, F. C. (2016). The relationship between equity ownership concentration and earnings quality: evidence from Brazil. *Revista de Administraç.o (S.o Paulo)*, 51(4), 331-341.
14. Mard, Y., & Marsat, S. (2012). Earnings management and ownership structure: Evidence from France. *Comptabilité-Contrôle-Audit*, 18(3), 11-42.
15. Kazemian, S., & Sanusi, Z. M. (2015). Earnings management and ownership Structure. *Procedia Economics and Finance*, 31, 618-624.
16. Xu , R.Z., Taylor, G.K., and Dugan, M.T., (2007), "Review of Real Earnings Management Literature", *Journal of Accounting Literature*, Vol. 26, pp.195-228
- Yang, C. Y., Lai, H. N., & Leing Tan, B. (2008). Managerial ownership structure

and earnings management. Journal of Financial Reporting and Accounting, 6(1), 35-53.

17. Roychowdhury, S., (2006), "Earnings management through real activities manipulation", Journal of Accounting & Economics, Vol. 24, No.1,